

تفسير البحر المحيط

@ 339 وكذلك قرأ عكرمة إلاَّ أنه فتح الفاء وبنى الفعل للمفعول الذي لم يسم فاعله .
وقرأ ابن هرمز ، فيما حكى عنه المهدوي بالتاء ورفع الراء ، وحكى عن عكرمة ، وشهر بن
حوشب : بالتاء ونصب الراء . وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو بكر : بالنون ورفع الراء
 . وقرأ نافع ، وحمزة ، والكسائي : بالنون والجزم ، وروي الخفض عن الأعمش بالنون ونصب
الراء فيمن قرأ بالياء . .

فالأظهر أن الفعل مسند إلى ا□ تعالى ، كقراءة من قرأ : ونكفر ، بالنون فإنه ضمير □
تعالى بلا شك ، وقيل : يعود على الصرف ، أي صرف الصدقات ، ويحتمل أن يعول على الإخفاء أي
: ويكفر إخفاء الصدقات ونسب التكفير إليه على سبيل المجاز لأنه سبب التكفير ، ومن قرأ
بالتاء فالضمير في الفعل للصدقات ، ومن رفع الراء فيحتمل أن يكون الفعل خبر مبتدأ
محذوف ، أي : ونحن نكفر ، أي : وهو يكفر ، أي : ا□ . أو الإخفاء أي : وهي تكفر أي :
الصدقة . .

ويحتمل أن يكون مستأنفاً لا موضع له من الإعراب ، وتكون الواو عطفت جملة كلام على جملة
كلام ، ويحتمل أن يكون معطوفاً على محل ما بعد الفاء ، إذ لو وقع مضارع بعدها لكان
مرفوعاً ، كقوله : { سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ } ومن جزم الراء
فعلى مراعاة الجملة التي وقعت جزاء ، إذ هي في موضع جزم ، كقوله : { وَمَنْ يُضْلِلِ
اللَّهُ فَمَا هَادِيَ } . .

ونذرهم ، في قراءة من جزم ، ونذرهم ، ومن نصب الراء فبإضمار : أن ، وهو عطف على مصدر
متوهم ، ونظيره قراءة من قرأ { يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ } بنصب الراء ،
إلاَّ أنه هنا يعسر تقدير ذلك المصدر المتوهم من قوله : فهو خير لكم ، فيحتاج إلى تكلف
بخلاف قوله : يحاسبكم ، فإنه يقدر تقع محاسبة فغفران . .

وقال الزمخشري : ومعناه : وإن تخفوها يكن خيراً لكم ، وأن نكفر عنكم . إنتهى . .
وظاهر كلامه هذا أن تقديره : وأن نكفر ، يكون مقدراً بمصدر ، ويكون معطوفاً على :
خيراً ، خبر يكن التي قدرها كأنه قال : يكن الإخفاء خيراً لكم وتكفيراً ، فيكون : أن
يكفر في موضع نصب . .

والذي تقرر عند البصريين أن هذا المصدر المنسبك من أن المضمر مع الفعل المنصوب بها
هو مرفوع معطوف على مصدر متوهم مرفوع ، تقديره من المعنى ، فإذا قلت : ما تأتينا
فتحدّثنا ، فالتقدير : ما يكون منك إتيان فحديث ، وكذلك إن تجيء وتحسن إلى أحسن إليك ،

التقدير إن يكن منك مجيء وإحسان أحسن إليك . وكذلك ما جاء بعد جواب الشرط . كالتقدير الذي قدّرناه في : يحاسبكم به [] ، في قراءة من نصب ، فيغفر ، فعلى هذا يكون التقدير : وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن زيادة خير للإخفاء على خير للإبداء وتكفير . . وقال المهدوي : في نصب الرأء : هو مشبه بالنصب في جواب الإستفام ، إذ الجزاء يجب به الشيء لوجوب غيره كالاستفهام . .

وقال ابن عطية : بالجزم في الرأء أفصح هذه القراءات لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء ، وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء ، وأما رفع الرأء فليس فيه هذا المعنى . إنتهى .

ونقول : إن الرفع أبلغ وأعم ، لأن الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني ، والرفع بدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات ، أبدت أو أخفيت ، لأننا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله ، ولا يختص التكفير بالإخفاء فقط ، والجزم يخصه به ، ولا يمكن أن يقال : إن الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته ، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها ، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء . . و : من ، في قوله : من سيئاتكم ، للتبغيض ، لأن الصدقة لا تكفر جميع السيئات . وحكى الطبري عن فرقة قالت : من ، زائدة في هذا الموضع . قال ابن عطية وذلك منهم خطأ ، وقول من جعلها سببية وقدر : من أجل ذنوبكم ضعيف . .

{ وَاللَّهِ بِرِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } ختم [] بهذه الصفة لأنها تدل على العلم بما لطف من الاشياء وخفي ، فناسب الإخفاء ختمها بالصفة المتعلقة بما خفي ، و [] أعلم . . { لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَا كَرْهٌ لَّهِ دِي مَنِ يَشَاءُ } اختلف النقل في سبب نزول هذه الآية ، ومضمونها أن من أسلم كرهه أن يتصدق على قريبه المشرك ، أو على المشركين ، أو